جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : صافية بزام

بعنـوان :

استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي

دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /العربي لعروسي (أستاذ مساعد– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ إسماعيل بن قانة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مقررا ومشرفا

الأستاذة / فاطمة بن شنة (أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنـة الجامعية : 2014/2013

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : صافية بزام

بعنـوان :

استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي

دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2014/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /العربي لعروسي (أستاذ مساعد– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ إسماعيل بن قانة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مقررا ومشرفا

الأستاذة / فاطمة بن شنة (أستاذة مساعدة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشتا

السنــة الجامعية : 201/2013

إهداء

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي، إلى نبع الحنان الفياض، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى الخير والصفاء والأمل* أمي الغالية *

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى القلب الكبير* أبي العزيز *

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، إلى سندي في الحياة إخوتي* سامية – زوبير – زياد – لحسن – عبد الناصر – محمد الشريف *

إلى الكتاكيت *قطوف – محمد حذيفة – محمد إياد –محمد فؤاد – نسرين – أمحمد فيصل – أحمد شوقي – محمد عبد الباري– بلقيس – عائشة –هيثم – تيم- منير *

إلى عماتي *خولة – خديجة – فاطمة –حليمة – يمينة *

إلى صديقتي الغالية* كريمة * وكل صديقاتي *عايدة * رحمة *مليكة * فطوم* *سناء*أمال* أم الخير *رقية* عائشة*زينب* خديجة * ، وإلى كل الأقارب و زملاء دفعة مالية المؤسسة 2014.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع زميلتي* صفاء *

إلى كل من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم أساتذتي الكرام .

والى كل من علمني حرفا وأطعمني قيمة ،وسقاني خلقا .

صافية

شكر

قال الله تعالى:

" فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ... "

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

واعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير أللامتنان، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ المشرف" بن قانة إسماعيل" على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا، وتأديبنا، وتعليمنا، راجين من الله عز وجل أن يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرة عين لنا.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و العرفان للأستاذ " بن ساسي إلياس" الذي كان دوما مرشدا لنا في طريق الظلمات، فلهمنا خالص عبارات الشكر والامتنان.

و إلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه.

كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد، خصوصا وانتيني أمبارك وبومعزة السعيد والى الذي أمدونا بالمعلومات الضرورية وكان له الفضل علينا بويدية كمال.

صافية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوصل إلى أفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على وضعية تلك المؤسسات واتخاذ الإجراءات المناسبة، كذلك محاولة الربط بين ظاهرة التعثر المالي والمؤشرات المالية .

سنحاول في هذه الدراسة استخدام الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على التحليل العاملي التمييزي AFD على عينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بورقلة منها خمس متعثرة والباقي سليمة من أجل بناء نموذج بأفضل مجموعة ممكنة، وتوصلنا إلى أن كلا من الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، لربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية والنتيجة الصافية إلى رقم الأعمال وهي أربع مؤشرات مالية من بين 17 لها القدرة على التمييز.

الكلمات الدالة : تحليل تمييزي، تعثر مالي، تنبؤ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤشرات مالية.

Abstract:

This study aims to reach the best possible range of financial indicators that can be used to predict a stalled small and medium enterprise in order to identify the status of those institutions and take appropriate action, as well as an attempt to link the phenomenon of financial distress and financial indicators.

We will try in this study using the statistical method which is based on the factor analysis discriminatory AFD on a sample of 20 small enterprises and medium-Ouargla, including five non-performing and the rest intact in order to build a model at the best possible range, and we determined that both of current assets to total assets, the assets are not yet to total assets, profit for the exploitation to net sales and net result to a four-turnover Fin of 17 have the ability to distinguish.

Key words: discriminat Analysis, financial distress, prediction, small and medium enterprises, Financial indicators.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	**III**
شكر	**IV**
ملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الملاحق	**IX**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	**01**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –	**03**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–	**08**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	**16**
المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة	**17**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	**26**
خاتمة عامة	**37**
المصادر والمراجع	**41**
الملاحق	**44**
الفهرس	**65**

قـائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين التعثر المالي والعسر المالي	05
(2-1)	المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل	20
(2-2)	محدد اللوغاريتم	28
(2-3)	نتائج اختبار BOX لتساوي مصفوفات التباين	28
(2-4)	المتغيرات المستخلصة	29
(2-5)	المتغيرات المستخلصة	29
(2-6)	القيمة الذاتية لدالة التمييز	30
(2-7)	نتائج اختبار	30
(2-8)	معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية	31
(2-9)	المصفوفة الهيكلية	32
(2-10)	معاملات دالة التمييز	33
(2-11)	إحداثيات مراكز الثقل	33
(2-12)	معاملات دالتي التصنيف	34
(2-13)	نتائج جودة التصنيف	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(**1-1**)	أسباب التعثر المالي	06
(**2-1**)	مراحل التعثر المالي	07
(**1-2**)	نسبة المؤسسات حسب القطاعات	18
(**2-2**)	تقسيم مجتمع الدراسة	19

قـائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق (1)	البيانات المحاسبية الخام	50
الملحق (2)	مصفوفة المتغيرات والمشاهدات	52
الملحق (3)	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بورقلة حسب قطاع النشاط والدوائر	56
الملحق (4)	الإحصاءات الوصفية	58
الملحق (5)	المتغيرات المقصاة خطوة بخطوة	64
الملحق (6)	مصفوفة الارتباطات	64

مقـدمة عـامة

مقـدمة عامة

يعتبر موضوع التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من أثار سلبيه على المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وتنبع أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة.

نظرا لازدياد أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى المؤشرات المالية لبنود القوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات الاقتصادية لاستخلاص العلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وبالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسات وأدائها خلال فترة معينة.

إن من أبرز فوائد المؤشرات المالية هو استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال تشكيل أو بناء نماذج وأدوات من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر لحماية المتعاملين، حيث أن المؤشرات المالية تعبر على مدى قوة أو ضعف المركز المالي.

إن الهدف من التحليل المالي هو تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسات وتقييم أداءها خلال فترة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والتعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

- **ما مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي؟**

الإشكال المطروح يقوده بدوره إلى طرح التساؤل الفرعي التالي:

- **هل يمكن تطبيق نماذج إحصائية للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**
- **ما مدى قدرة متغيرات الدراسة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة ؟**

وللإجابة على التساؤل السابق نقترح الفرضيتين التاليتين وسيحاول اختبارها من خلال البحث:

- **يمكن تطبيق النماذج الإحصائية كلما كانت المتغيرات لها القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي؛**
- **يمكن للمؤشرات المالية التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة.**

مبررات اختيار الموضوع:

- تزايد عدد المؤسسات المتعثرة في الآونة الأخيرة خصوصا مع ظهور الأزمة المالية؛

- التعرف على المؤسسات المتعثرة التي تهدد النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساليب مختلفة للتنبؤ بتعثر مالي والأكثر استخدما؛
- بناء نموذج إحصائي الغرض منه التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة؛
- التعرف على مؤشرات قياس الأداء ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات؛
- أهم العوامل المؤثرة في بناء نموذج المقترح الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطبيق المؤشرات في إحدى المؤسسات المتعثرة.

أهمية الدراسة:

- بناء نموذج مقترح يساعد على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحليل ظاهرة التعثر المالي وضبط المفاهيم المتعلقة بها وإبراز أهم الأبعاد.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن اجل الإجابة على الإشكال المطروح واثبات الفرضيات تم بالمزج بين المنهجين الوصفي والاستقرائي، فالأول يخص الجانب النظري المتعلق بالتعثر المالي من خلال أبعاده وأسبابه ومراحله وكذلك استخلاص أهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات صلة بالموضوع، والثاني فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي في دراسة عينة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستعانة بالتحليل العاملي التمييزي كأداة إحصائية لبناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي بالإضافة إلى SPSS 20.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : تم التركيز في هذه الدراسة على أدوات التحليل المالي " المؤشرات المالية " من خلال دراسة القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة 2012.

أما **الحدود المكانية:** تتمثل في مناطق نشاط المؤسسات عينة الدراسة والمتمثلة في ورقلة، أما فيما يخص طبيعة نشاطها يختلف من مؤسسة لأخرى وكلها تابعة لقطاع خاص.

صعوبات البحث:

- قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث؛

- قلة الكتب والمراجع.

هيكل البحث:

قصد الإحاطة بمضمون البحث ثم الاعتماد على التقسيمات التالية:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان الجانب النظري للدراسة تم تقسيمه لمبحثين . المبحث الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة – والذي يتناول مفاهيم التعثر وأسبابه وكذا مراحله معنونا بالتعثر المالي :المفهوم، المراحل والأسباب، أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع – وتم التطرق فيه للدراسات السابقة لنفس موضوع البحث.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الجانب التطبيقي للدراسة تم تخصيصه لدراسة الحالة، فقسما إلى مبحثين المبحث الأول تم فيه عرض منهجية الدراسة. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول :

الجانب النظري للدراسة

تمهيد الفصل

سيتم خلال هذا الفصل التعرف على المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتعثر المالي، حيث تختلف باختلاف المعايير المحددة سواء كانت معايير اقتصادية، مالية، قانونية إلا أنها غالبا ما تتداخل هذه المفاهيم التي لها نفس المعنى مثل : التعثر، الفشل، العسر والإفلاس من أجل الإحاطة أكثر بموضوع البحث وقصد ضبط المتغيرات وطريقة الدراسة.

بناءا على ذلك سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعثر المالي، و معرفة أهم أسبابه ومراحله، وعليه تم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى إبراز أهم الأسس المتعلقة بظاهرة التعثر المالي. وقبل ذلك نعرف التعثر المالي وماهيته.

المطلب الأول : مفاهيم حول التعثر المالي

من خلال هذا المطلب تم ضبط المصطلحات المتعلقة بالتعثر المالي، بالإضافة إلى مفهوم الفشل، العسر، والإفلاس التي لها علاقة بهذا المفهوم.

أولا : التعثر المالي

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتعثر المالي وهي كما يلي:

قبل تعريف التعثر يجب التذكير بالمقولة:

"If you don’t have some bad loans you are not in the business".[1]

- التعثر هو "عملية " و"حالة " فمن حيث أنه "عملية " فهو ليس نتيجة اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى "حالة " التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة.[2]
- يعرف التعثر المالي بأنه اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.[3]
- ويعرف كذلك بأنه مواجهة المؤسسة لظروف طارئة ((غير متوقعة)) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.[4]

ثانيا : مفهوم الفشل

- يعرف بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل.[5]

---

[1] يوسف محمد كمال احمد ، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، جامعة النيلين، العدد 3، 2013، ص 88.

[2] نسيلي جهيدة، **أثر العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، بحث غير منشور،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص63.

[3] الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 5 (10)، 2013، ص452.

[4] الخضيري محسن أحمد، **الديون المتعثرة : " الظاهرة ... الأسباب ... العلاج "**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص23 .

[5] رمو وحيد محمود، محمد الوتار سيف عبد الرزاق، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية**،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين، مجلد 32 (100)، 2010، ص 12.

- يرى Beaver أن معيار الفشل للمؤسسة إعلان إفلاسها، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها.[1]

كما يمكنه التمييز بين شكلين من الفشل:

الفشل الاقتصادي: ويقصد به حالة المؤسسة التي تحقق عوائد تنخفض عن معدلات العائد السائدة في السوق أو أقل من العوائد المتوقعة.[2]

الفشل المالي أو القانوني: يعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدوى الاستثمار فيه مما يترتب عليه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.[3] فقد يتخذ الفشل المالي أحد الشكلين وهما:[4]

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة ويقصد بذلك عدم قدرة المشروع على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت الأصول تزيد على قيمة للخصوم.

الثاني: هو حالة الإعسار المالي ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول المشروع وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة.

من خلال ما سبق يمكن توضيح الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي وكل منهما يكون نتيجة سببين فيما يلي يتضح ذلك:

ثالثا : العسر المالي

- يقصد به عدم قدرة العميل أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين.[5]
- ويمكن تعريفه أيضا بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية والتي استحقت فعلا أو سوف تستحق في الأجل القصير.[6]

وكما يمكن التمييز بين نوعين من العسر المالي كما يلي:

العسر المالي الفني: وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها على الرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.

---

[1] w .Beaver , **financial ratios as predictors of failure** , journal of accounting research, vol.4, empirical research in accounting : selected studies 1966 (1966), p 71.

[2] المكاوي محمد محمود، **التعثر المصرفي (الأسباب – الآثار – بدائل المواجهة**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ص29.

[3] الكيلاني قيس أديب، قدومي ثائر عدنان، استخدام **النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمان، الأردن، ص 19.

[4] الزرقان صالح طاهر، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 23، 2010، ص278.

[5] بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، بحث غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص96.

[6] الخضيري محسن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص31

العسر المالي الحقيقي: وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها إلى كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوبات.[1]

الجدول رقم(1-1): الفرق بين التعثر المالي والعسر المالي

التعثر المالي	العسر المالي
- نقص العوائد - عدم قدرتها على سداد الالتزامات	- التوقف الكلي على سداد الالتزامات - الإفلاس وتوقف النشاط

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا للدراسات السابقة

رابعا : الإفلاس المالي

- هي حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها.[2]
- ويمكن تعرفه كذلك بأنه المرحلة التي تلي مرحلة الفشل ويتم فيها إشهار إفلاس المؤسسة وتوقيف نشاطها بحكم من المحكمة وبيعها لتسديد الديون لأصحابها وهذا المنظور القانوني.[3]

المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي

نستعرض في هذا المبحث على أسباب التعثر المالي ومراحله.

أولا : أسباب التعثر المالي

يعد الفشل المالي نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في المؤسسة والمتمثلة فيما يلي:

[1] قريشي خير الدين، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي**، دراسة عينة من الشركات الجزائرية، بحث غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 30.

[2] الغصين هلا بسام عبد الله، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، بحث غير منشور، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2004، ص23.

[3] صالح قريشي، **اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " نموذجا "**، بحث غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص4.

شكل (1-1): يلخص أسباب التعثر المالي

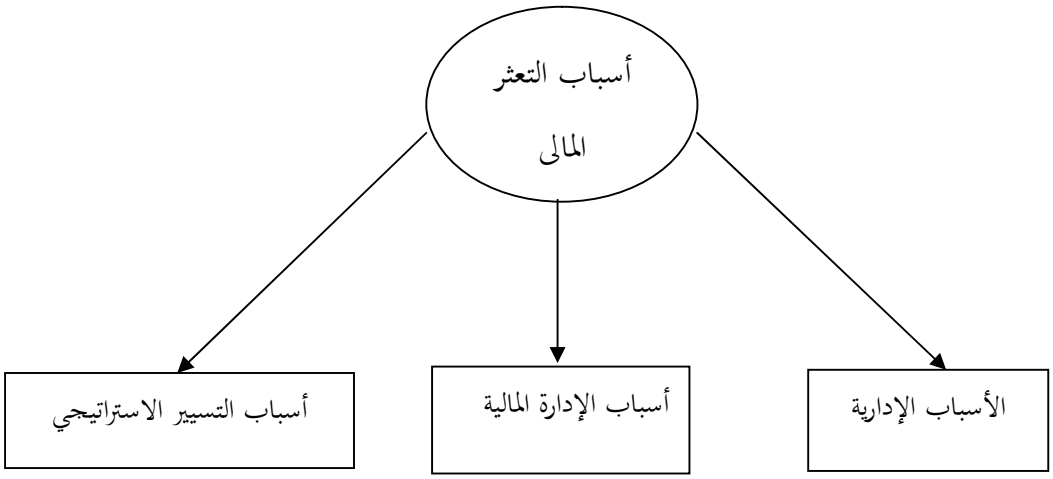

المصدر : من إعداد الطالبة

1. **الأسباب الإدارية:** تعتبر هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة.[1]
2. **أسباب الإدارة المالية:**

- عدم الوفاء بالتزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكمها؛
- عدم التحكم في تمويل دورة الاستغلال لعدم كفاية رأس المال العامل؛[2]
- التوسع في النشاط خلافا لما تقضى به دراسة الجدوى مما يتطلب إنفاقا غير محسوب وهو ما يلقى بأعباء مالية إضافية على عاتق العميل.[3]

3. **أسباب التسيير الاستراتيجي:**

- إن فرض الاستمرارية للمؤسسات وتحقيق النمو والتوسع لا يمكن تحقيقهما في ظل غياب الوسائل اللازمة لذلك ؛ لأنها تتطلب تغيرات هيكلية تتطلب إستراتيجية محكمة؛
- عدم التنويع في العملاء والتبعية لطرف واحد قد يؤدي إلى تعثر أو فشل المؤسسة في حالة تعثر العميل، "لا تضع البيض في سلة واحدة".[4]

[1] الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، **ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة منتوري، الجزائر، 2012، ص5.

[2] على حسن الدوغجي، **مدى مسؤولية مراقبة الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص04.

[3] المكاوي محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص50.

[4] قريشي صالح، مرجع سبق ذكره، ص8.

ثانيا : مراحل التعثر المالي

يمر التعثر المالي بستة مراحل أساسية،[1] والتي نوجزها فيما يلي ونلخصها في الشكل التالي:[2]

شكل (1-2): يلخص مراحل التعثر المالي

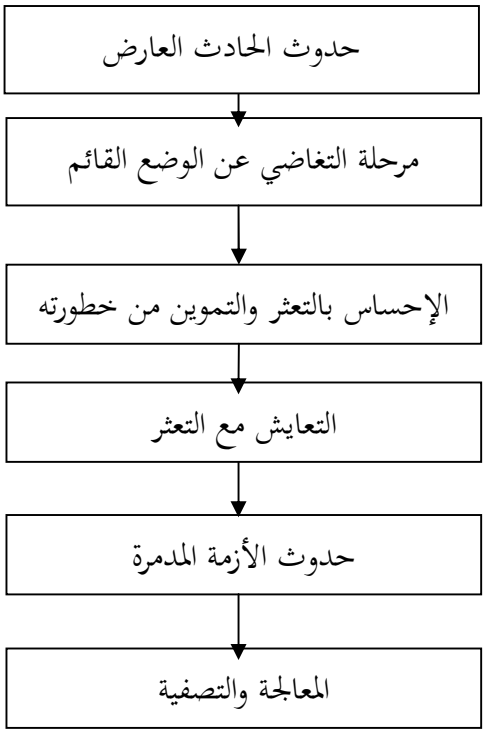

المصدر : من إعداد الطالبة

1. مرحلة حدوث الحدث العارض:

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي حيث يحدث حادث عارض ما يمثل لحظة اختيار وتحدي للمدير المالي للمشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لن يحدث التعثر.

2. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها جرس الإنذار فيما يتعلق بخطورة الوضع، إلا أن التجاهل العارض يؤدي إلى التقليل من شأنه والتغاضي عن الوضع.

[1] الخضيري محسن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] للتوسيع أكثر ينظر : الخضيري 1998، علي العوضي 2004 .

3. مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

وهي مرحلة يزداد فيها الوضع تفاقما ويزداد تجاهل القائمين في المؤسسة لخطورة الوضع خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطأنه السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنيب العناصر الخاصة.

4. مرحلة التعايش مع التعثر:

وهي أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميرا لمقومات التواجد داخل المؤسسة، حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة، وتتوقف الاستثمارات الجديدة كليا أي انعدام الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى مجرد المحافظة على بعض خطوط الإنتاج القائمة.

5. مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي، وتحدث الأزمة عندما تواجه المؤسسة حادث ضخم للمؤسسة المتعثرة، وتحدث الأزمة عند مواجهة حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص والتعقيم.

6. مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة:

وفي هذا المرحلة تبدأ المؤسسة عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة وبعد ذلك يتم تعيين مفوض على المؤسسة يقوم بالإجراءات الواجبة للإصلاح سواء عمليات الدمج أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر وإعادة المؤسسة إلى مسيرتها الطبيعية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –

نتطرق فيما يلي إلى الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث يتم تقسيم الدراسات المتوصل لها حسب اللغة المحرر بها لمطلبين فخصص المطلب الأول لدراسات العربية، والمطلب الثاني لدراسات الأجنبية حيث يتم ترتبهما حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، والمطلب الثالث فكان بعنوان المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولا: دراسة قريشي صالح (2013)، بعنوان "**اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2005– 2012**"، وهي عبارة عن مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة.

هدفت الدراسة للوصول إلى بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعينة مكونة من 13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية منها 5 متعثرة و8 سليمة واعتمدت الدراسة على النسب المالية.

لتحليل النسب المالية استخدم الباحث أسلوب التحليل ألعاملي التمييزي L' AFD، بناء على نتائج جودة التصنيف البالغة 83,3 % فإن:

- 100% نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة(المشاهدات)مصنفة بشكل صحيح وهي متجانسة في السلوك؛
- 70% نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة(المشاهدات)مصنفة بشكل صحيح وهي متجانسة في السلوك.

بخصوص المؤسسات المتعثرة فإن نسب30 % غير متجانسة ومن خلال إطلاعنا على وضعياتها وجدنا أن تلك المشاهدات تخص السنة التي تلي إما إعادة جدولة ديونها أو الرفع في رأس مالها.

ثانيا: دراسة قريشي خير الدين (2012)، بعنوان "**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي دراسة عينة من الشركات الجزائرية الفترة 2003 – 2010**"، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية.

هدفت الدراسة للوصول إلى إثبات مقدرة المعلومات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول التدفقات النقدية لعينة مكونة من 9 شركات منها 4 مفلسة و5 سليمة، واعتمدت الدراسة على 16 نسبة مالية منها 7 نسب من قائمة التدفق النقدي.

لتحليل النسب المالية استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي التمييزي المبني على أسلوب خطوة بخطوة stepwise وتوصل إلى النتائج الآتية:

- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية خاصة في مجال التنبؤ بالمخاطر المالية؛
- ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح في مخرجات النظام المحاسبي لدى المؤسسات وتسهيل عملية التوصيل الفعال للمعلومات لمستخدميها؛
- تأكيد خاص للبنوك تبنى هذه النماذج في اتخاذ قرارات الائتمان.

ثالثا: دراسة شاهين ومطر (2011)، بعنوان " **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**"، وهي عبارة عن مجلة في جامعة النجاح للأبحاث مجلد الخامس والعشرين العدد الرابع، غزة فلسطين،.

هدفت الدراسة للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة. وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي – التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات – للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية وتم التوصل إلى:

ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للمصارف المعدة وفقا للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

رابعا: دراسة بن طرية (2011)، بعنوان "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2007 – 2009**"، وهي عبارة عن مذكرة ماستر، تخصص بنوك ومالية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين الأسلوب الأول الاستقصاء والأسلوب الثاني طريقة الانحدار المتدرج وتوصلت إلى ما يلي:

- البنك يعتمد على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني؛
- البنك لا يطبق النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية؛
- عمر المؤسسة ونسبة دوران المخزون عاملان أساسيين لتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.

خامسا: دراسة أحمد والكسار (2009)، بعنوان "**استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**"، وهي عبارة بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

أشارت الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقويم الأداء المالي للشركات الذي ربطه بالفشل المالي وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل العاملي، حيث تم الربط بين قيمتي المتغيرين التابعين (الأداء المالي– الفشل المالي) بواسطة الرسم البياني لوضعية الشركات والنسب المالية المختارة ، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الربط بينهما وذلك لتجانس النتائج بين الشركات المعنية والأسلوب المستخدم.وتوصل إلى ما يلي:

- وضع برامج تدريبية لممارسة تطبيق أساليب مختلفة من الحوكمة؛
- التأكيد على أهمية الحوكمة في المؤسسات العربية لما لها من أثر فاعل في التخفيف من عواقب الأزمات الاقتصادية؛
- التأكيد على ضرورة النماذج الكمية المطورة كأداة فاعلة لقياس التعثر.

سادسا: دراسة بن شنة 2009، بعنوان " **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**"، وهي عبارة عن مذكرة ماجيستر، تخصص مالية المؤسسة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية، ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية. كما جرت الدراسة خلال فترة 2004-2008.

اعتمدت في الدراسة على أداة التحليل التمييزي في تقدير دالة scoring، ومن المعلوم أن أهم سبب لخطر الائتمان هو فشل العميل وبالتالي الاستعانة بهذه الدراسة في التعرف على كيفية تقدير التعثر المالي للمؤسسة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة هي إمكانية تحديد احتمال فشل العميل انطلاقا من متغيرات مالية ومتغيرات نوعية

سابعا: دراسة الغصين (2004)، بعنوان " **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة** "، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، وذلك باستخدام النسب المالية لعينة مكونة من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة واعتمدت الدراسة على 22 نسبة مالية.

تم التوصل في النهاية إلى نموذج يتكون من مجموعة نسب مالية تشمل النسب الأربعة:

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول R3؛
- نسبة الإيرادات إلى مجموع الأصول R5؛
- نسبة الذمم المدينة إلى حجم الإيرادات R19؛
- نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة R21.

ثامنا: دراسة هندي 1991، بعنوان "**التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات التابعة للقطاع العام في مصر**"، وهي عبارة عن مقال في مجلة عامة لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

هدفت هذه الدراسة من اجل التوصل إلى نموذج للتنبؤ بإفلاس الشركات، العينة المستخدمة عبارة عن جميع الشركات المصرية العمومية التي يتأكل رأسمالها بالكامل في الفترة مابين 1981 – 1987.

كما اعتمد في تحليله على التحليل التميزي وتوصل في الأخير إلى 6 نسب وهي: نسبة الاقتراض، هامش الربح، نسبة مصادر التمويل طويل الأجل، معدل الفائدة على المتاجرة بالملكية، نسبة المخزون، نسبة السحب على

المكشوف. وقد اثبت بعد دراسته باستخدام التحليل التميزي تفوق نسبتين هما: نسبة الاقتراض، معدل الفائدة على المتاجرة بالملكية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية

One : Donald **Zulkarnain, Hasbullah (2009), Financial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction of corporate distress,** journal of money.

هدف هذا المقال إلى تحسين من نموذج التنبؤ بفشل الشركات بما يتماشي مع بيئة سنغافورة ، حيث تكونت العينة من 17 شركة مفلسة و17 شركة غير مفلسة ، كما اعتمدت الدراسة على 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة وتم استخراجها من القوائم المالية للشركات خصوصا من الميزانية العامة وقائمة التدفق النقدي. وكان معيار الفشل وفقا لما يلي:

- الشركات التي وافقت على إعادة هيكلتها ماليا من قبل السلطات؛
- الشركات التي وضعت تحت الرقابة القضائية؛
- الشركات التي ولدت ثلاث خسائر سنوية متتالية أو أكثر؛
- الشركات التي ولدت تدفق نقدي سالب لمدة ثلاث سنوات متتالية.

كما تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب التحليل التميزي ، ومنه تم التوصل إلى نموذج التنبؤ بنسبتين من أصل تلك النسب هما:

- X1 : التدفق النقدي / مجموع الأصول
- X2 : المبيعات / التحصيلات

Two : Donald **I.Altman (**1968**), financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy,** the journal of finance.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونة من 22 شركة صناعية منها 11 متعثرة ، وتم استخدام في هذه الدراسة 22 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة .

كما تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي لبناء دالة Z- score، توصلت الدراسة في الأخير إلى أن النسب التالية يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات:

- المبيعات إلى إجمالي الأصول؛
- الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول؛
- الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول؛

- رأس المالي العامل إلى إجمالي الأصول.

وكان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بدقة 83%.

Three : Donald **w .Beaver (**1966**), financial ratios as predictors of failure,** journal of accounting research.

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد في بناء نموذج على النسب المالية، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 79 شركة فاشلة و79 شركة غير فاشلة في الفترة مابين 1954– 1964.

كما اعتمد في تحليله على 30 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية .

وتوصل في الأخير إلى أن النسب التالية يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل الشركات:

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي؛
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول؛
- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية؛
- رأس المالي التشغيلي إلى الأصول الكلية؛
- نسبة التداول.

كما تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة. وأفضل النسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بفشل الشركات هما نسبة التدفق التقدي إلى إجمالي الخصوم ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية. أهمها مايلي :

- ✓ من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو المكاسب الممكن تحقيقها من اجل التنبؤ بالتعثر المالي أو إفلاس الشركات انطلاقا من متغيرات مالية كمية (النسب المالية)، وهو ما تهدف له دراسته، ولكن لكلا طريقته الخاصة في صياغة هدفه، وأسلوب معالجته؛

- ✓ أما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدت اختلاف بين الدراسات فالدراسات الأجنبية معظمها كونت عينة من مؤشرات المؤسسات الأجنبية والمحلية، على عكس الدراسات العربية التي جلها كونت عينة من المؤسسات المحلية، لذلك قرر أن تكون دراسته على عينة من المؤسسات المحلية؛
- ✓ إن الدراسات معظمها اعتمدت على استخدام أسلوب التحليل التمييزي أو الانحدار اللوجيستي أو الانحدار المتدرج التي هدفت إلى التنبؤ بالتعثر المالي للشركات أو المؤسسات وذلك اعتمادا على المؤشرات المالية، واعتمدت دراسته على المؤشرات المالية باستخدام الأسلوب الأول.

بعد تتبع الدراسات السابقة لوحظ اختلاف في تحديد المتغير التابع فبعضها ينطلق من الإفلاس الذي هو حالة نهائية، والبعض يعتمد على الفشل المالي أو التعثر، أما الدراسة الحالية اعتبرت التعثر والفشل والعسر والإفلاس كلها معبرة عن المتغير التابع.

خلاصة الفصل

تم التطرق خلال المبحث الأول إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بظاهرة التعثر المالي، بالإضافة إلى أسباب هذا الأخير ومراحله، فظاهرة التعثر المالي عبارة عن شكل من أشكال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة.

أما في المبحث الثاني تم التركيز على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكانت أغلبها تهدف للتنبؤ بالأساليب الإحصائية الكمية، كما تم الاعتماد على أهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في هدف الدراسة، العينة والطريقة المستعملة وكذلك ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، مع ربط العلاقة بينها وبين التعثر المالي. وفي الأخير تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ومع الدراسة المراد التوصل إليها.

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد الفصل :

بعد أن تتطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالتعثر المالي، وكذلك العديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية حول مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية ذات الصلة بموضوع بحثي، حاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي أي اختبار قدرة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، والمقارنة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.

ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتئ أن يتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة وطريقة القياس من اجل بناء نموذج الذي يسمح بالتمييز والتنبؤ بالتعثر المالي، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض منهجية الدراسة، عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة وتفاصيل عن متغيرات الدراسة، وكذلك التعرف على طريقة التحليل العاملي التميزي.

المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

الدراسة الوصفية للعوامل الديمغرافية:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة، وبلغ تعدادها في سنة 2012 حوالي 3563 مؤسسة ، كما يتضح أن المؤسسات ذات الطابع الخدمي تحتل نسبة كبيرة على مستوى هذه المنطقة، والشكل التالي يلخص نسبة المؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (2-1): نسبة المؤسسات حسب القطاعات

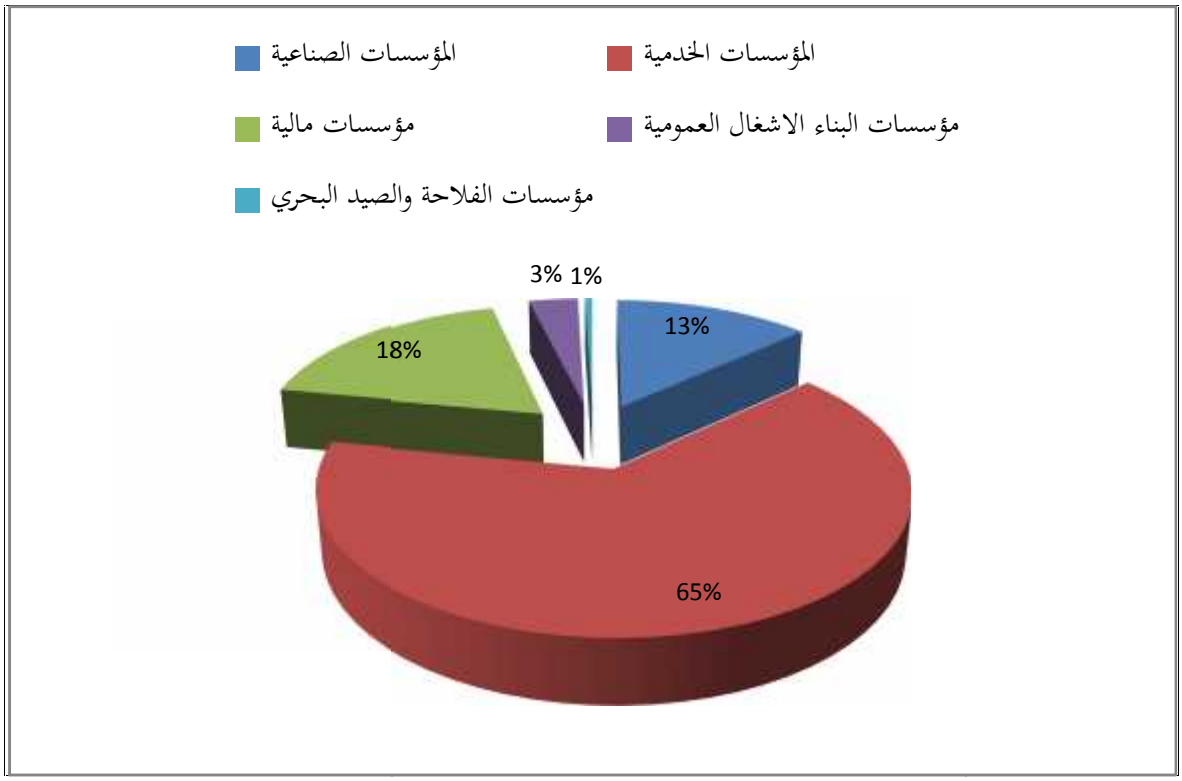

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بورقلة 2012.

وفي هذه الدراسة تم أخذ عينة من المؤسسات الصناعية والخدمية، منها مؤسسات متعثرة وأخرى مؤسسات سليمة والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2-2): يوضح تقسيم مجتمع الدراسة

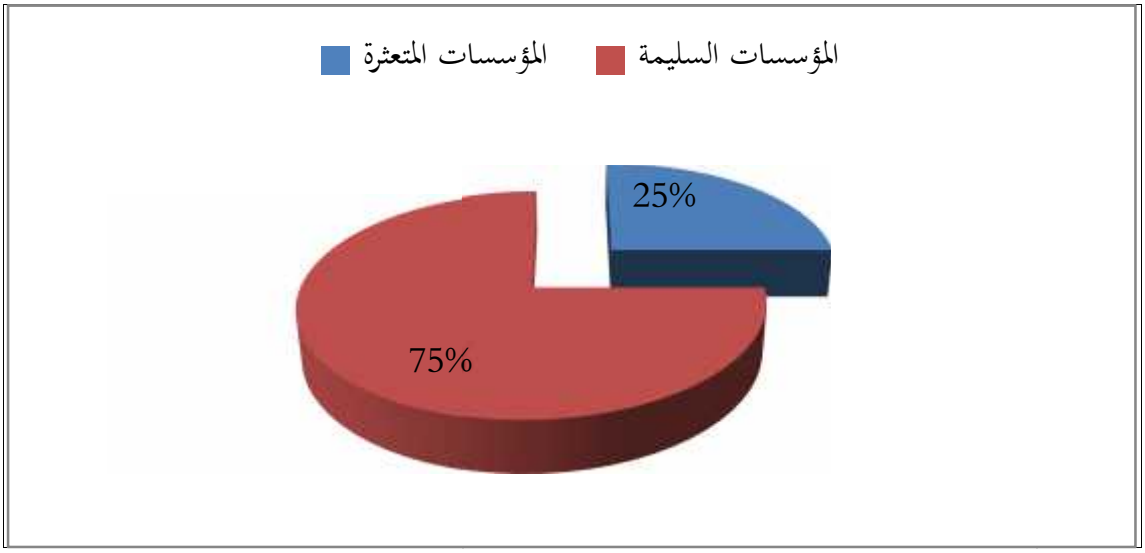

المصدر: من إعداد الطالبة

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة أساسا في مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشكلت هذه العينة عشوائيا من مؤسسات التي تنشط في ورقلة، حيث بلغ عددها 20 مؤسسة والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية.

إن متغيرات الدراسة متمثلة في المؤشرات المالية التي تم بناؤها انطلاقا من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة 2012.

معيار التعثر:

- ✓ المؤسسات التي لم تقدر تسديد التزاماتها المالية في تاريخ الاستحقاق؛
- ✓ المؤسسات التي حققت تدفق نقدي سالب لمدة ثلاث سنوات متتالية؛
- ✓ المؤسسات التي حققت خسائر سنوية متتالية أو أكثر.

المتغيرات المستخدمة:

تم الاعتماد في التحليل على متغيرات مالية (كمية) تمثلث في 17 مؤشر مالي، يعتقد أنها مفسرة لظاهرة التعثر المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم هذه المؤشرات بدورها إلى مجموعات : مؤشرات هيكلية، مؤشرات المردودية، مؤشرات الربحية، مؤشرات الاستدانة ومؤشرات السيولة. والواقع أن انتقاء هذه النسب ليس

عشوائيا، وإنما مبني على أسس ومبررات علمية وعملية، من بينها الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، إضافة إلى الأسس النظرية في تفسير ظاهرة التعثر المالي. يمكن إدراج الجدول التالي لتبيان مجموعة المؤشرات المعتمدة في التحليل:

الجدول رقم (2-1) : المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل

التصنيف	الرمز	المؤشر
الهيكلية	A1	الأصول الجارية / إجمالي الأصول
	A2	الأصول غير جارية / إجمالي الأصول
	A3	الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم
الربحية	A4	القدرة على التمويل الذاتي / رقم الإعمال
	A5	ربح الاستغلال / المبيعات الصافية
	A6	الربح قبل الضريبة والفوائد / إجمالي الأصول
المردودية	A7	النتيجة الصافية / رقم الإعمال
	A8	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
	A9	القيمة المضافة / رقم الإعمال
	A10	EBE / القيمة المضافة
	A11	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
الاستدانة	A12	إجمالي الديون / إجمالي الأصول
	A13	الأصول الجارية / إجمالي الديون
	A14	الأصول غير جارية / إجمالي الديون
	A15	الأموال الخاصة / إجمالي الديون
السيولة	A16	الديون قصيرة الأجل / إجمالي الأصول
	A17	الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الدراسات السابقة

مبررات اختيار المؤشرات :

إن اختيار هذه المؤشرات في الدراسة لم يكن اعتباطا، بل بما يخدم أهداف الدراسة وانطلاقا من الدراسات السابقة حيث تم اختيار أهم المؤشرات التي تساعد على اختبار الفرضيات، حيث تم استخراج هذه المؤشرات من القوائم المالية لفترة 2012 وفق النظام المحاسبي المالي.

تعريف المؤشرات المالية :

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسات وقدرتها في مواجهة التزاماته المستحقة عليه حاليا ومستقبليا لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي ولقد تعددت التعريفات للمؤشرات فمنهم من يعرفها على أنها:

- عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية؛[1]
- عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبة الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لقياس أداء معين عند نقطة زمنية معينة. [2]

وفيما يلي شرح لأهم المؤشرات :

أولا: الهيكلية

1. الأصول الجارية / إجمالي الأصول

تعبر هذه النسبة عن حجم أصول المؤسسة الجارية أو سهلة التسييل من إجمالي أصولها، والتي تغطى بها التزاماتها قصيرة الأجل.

2. الأصول غير جارية / إجمالي الأصول

تمثل مقدار الأصول غير المتداولة التي يزيد عمرها عن السنة من إجمالي موجودات المؤسسة.

3. الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم

[1] داوود نعيم نمر، **التحليل المالي**، دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص45.

[2] -www.law.kufauniv.com/files/Quality1.pdf

تبين مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة لأن الأموال الخارجية هي عادة ديون ولها تكلفة، والنسبة النموذجية بين 0,3 و1. لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا، حيث يتم مقارنة الأموال الخاصة بإجمالي الخصوم.

ثانيا: الربحية

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وهي مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي.

1. القدرة على التمويل الذاتي / رقم الإعمال

تبين هذه النسبة حجم الفوائض المحققة من نتائجها انطلاقا من رقم أعمالها.

2. ربح الاستغلال / المبيعات الصافية

تعبر هذه النسبة على نشاط المؤسسة الرئيس ومدى قدرتها على تحقيق فوائض تساهم في تنمية ثروة المؤسسة.

3. الربح قبل الضريبة والفوائد / إجمالي الأصول

تظهر هذه النسبة مدى مساهمة أصول المؤسسة في تحقيق الأرباح قبل الضرائب والفوائد ويستحسن أن لا تقل عن 30% بعد تسديد الضرائب والفوائد.

4. الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال

تدل هذه النسبة على حجم نشاط المؤسسة أي تبين مقدار مساهمة دورة الاستغلال في تكوين ثروة المؤسسة وحجمها من إجمالي رقم أعمالها.

ثالثا:المردودية

1. الفائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة

تبين حجم الفائض الإجمالي للاستغلال مقارنة بالقيمة المضافة.

2. النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

يطلق عليها المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)، وتحدد هذه النسبة مدى مساهمة الأموال الخاصة للمؤسسة في نتيجتها الصافية.

3. القيمة المضافة / رقم الإعمال

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع مواردها و تمكنها من وظيفتها الإبداعية ، وتساعد هذه النسبة في المقارنة بين المؤسسات ذات نفس النشاط.

4. النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

تمثل هذه النسبة مساهمة أصول المؤسسة في نتيجتها الصافية.

رابعا: الاستدانة

وهذا النوع يعطى مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل القروض طويلة الأجل.

1. إجمالي الديون / إجمالي الأصول

وتستخدم كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمؤسسة، ولتقييم درجة المخاطر التي يتحملها المقرضون وملاك المشروع بسبب سياسة المؤسسة في مجال المتاجرة على الملكية.

2. الأصول الجارية / إجمالي الديون

هذه النسبة تشرح مدى قدرة أصول المؤسسة الأكثر سيولة على تغطية جز ء من ديونها ، وتفيد هذه النسبة متخذ القرار على تحديد سياسات التمويل والاستدانة في المؤسسة.

3. الأصول غير جارية / إجمالي الديون

تعبر هذه النسبة عن حجم الأصول الأقل سيولة مقارنة بإجمالي ديون المؤسسة ، أي معرفة مقدار الديون التي يمكن تغطيتها عن طريق الأصول غير الجارية.

4. الأموال الخاصة / إجمالي الديون

تمثل هذه النسبة حجم الأموال الخاصة من إجمالي الديون وحسب لجنة بازل يستحسن أن لا تقل عن1 %.

خامسا:السيولة

تستخدم كأدوات لتقييم المؤسسة وتقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، فإذا كانت نسب السيولة قليلة دل ذلك على عدم قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها قصيرة الأجل.

1. الديون قصيرة الأجل / إجمالي الأصول

تعبر عن حجم الديون قصيرة الأجل مقارنة بأصول المؤسسة المقدار الذي تساهم فيه الأصول في تغطية الديون قصيرة الأجل وتتأثر النسبة في حال إعادة تمويل الدين(إعادة جدولة الدين)أو في حالة تغيير في سياسة الدفع للموردين.

2. الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل

نسبة رأس المال العامل ، وتسمى نسبة السيولة السريعة ،وهي تعبر عن مدى قدرة الأصول الجارية للمؤسسة في تغطية ديونها على المدى القصير.

وبعد إعداد الجدول الأول للمعطيات القاعدية للتحليل، ظهرت بعض النسب ليست لها دلالة من الناحية المالية بمعنى أن نتائجها غير واقعية. وحرصا على الحصول على نتائج دالة في دراستنا هذه نقوم باستثناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النسب غير الدالة على عينة الدراسة.

المطلب الثاني: تقديم طريقة التحليل العاملي التمييزي

ترجع فكرة التحليل التمييزي إلى العالم الانجليزي "Pearson" في العشرينات من القرن الماضي، وطور الفكرة العالم Fisher في الثلاثيات من خلال ترجمة المسافة بين المجموعات إلى صورة خطية مركبة يستفاد منها في عملية التمييز، ولهذا يسمى التحليل التمييزي في بعض الأدبيات بالتحليل التمييزي لفيشر.[1]

تعريف التحليل العاملي التمييزي:

وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة.[2]

كما يعمل التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة التبادلية بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة أو تعظيم درجة التباعد بينهما.[3]

أهداف التحليل التمييزي فيما يلي:

- تصميم وظائف التمييز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع؛
- فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة؛
- تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع؛
- تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات المستقلة.[4]

شروط استخدام التحليل العاملي التمييزي:[5]

- ✓ شروط التجانس؛
- ✓ التوزيع الطبيعي للمتغيرات الكمية؛
- ✓ الاختيار العشوائي للعينة؛
- ✓ التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة.

التحليل العاملي التمييزي يختص بالإجابة على أربع تساؤلات التالية:

- ✓ هل هناك فروق دالة بين المجتمعات موضوع الدراسة ؟

---

[1] دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمناخ المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص298.

[2] جودة محفوظ، **التحليل الإحصائي باستخدام SPSS**، دار وائل للنشر، 2008، ص159.

[3] نفس المرجع السابق، ص117.

[4] شاهين علي و مطر جهاد ، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 25(4)،2011، ص862.

[5] قريشي خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص58.

- ✓ ما هي قاعدة التصنيف الجيدة كل مشاهدة إلى احد المجتمعات مع تدنئة تكاليف التصنيف الخاطئ ؟
- ✓ هل الفئة الجزئية لمتغيرات التمييز تكفي للتصنيف بين المجتمعات ؟
- ✓ كيف تقوم دالة التمييز المقترحة بتصنيف مشاهدة جديدة ؟

يقوم التحليل التمييزي على جملة من الفرضيات وهي كالتالي:[1]

- ✓ أن المجتمعات الخاضعة للدارسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد وان كانت هناك درجات تداخل معينة فيما بينها؛
- ✓ يمكن وصف كل منفردة في كل مجتمع وتحديدها بمجموعة من المقاييس المستقلة؛
- ✓ تقاس متغيرات التمييز (المتغيرات المستقلة) على أساس ومستوى محدد؛
- ✓ عدم وجود ارتباط بين متغيرات التمييز المستخدمة في النموذج والتي ينجم عنها مشكلة الازدواج الخطي المتعدد؛
- ✓ تتبع متغيرات التمييز توزيعا طبيعيا متعددا في كل مجتمع من مجتمعات الدراسة؛
- ✓ تكون مصفوفة التباين المشترك (التغاير) لمجتمعات الدراسة غير متساوية، أي أن هذه المجتمعات لها كثافة متطابقة حول أوساطها مع الأخذ بعين الاعتبار التباينات والتغايرات بين كل متغيرين.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقي

لتحليل وضعية المؤسسات موضوع الدارسة يتم الاعتماد على طريقة التحليل العاملي التمييزي للكشف عن مدى موجود عوامل ذات قدرة على التمييز بين مختلف القطاعات، ومن اجل التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات، حيث يعتمد في اختباره AFD للمتغيرات على معيارين:[2]

1. معيار قدرة مجموعة من المتغيرات على التمييز؛
2. معيار احصاءة lambda de wilks.

المطلب الأول: تطبيق طريقة التحليل العاملي التمييزي

سيتم في هذا المطلب تطبيق خطوات التحليل العاملي التمييزي المبني على أسلوب خطوة بخطوة **stepwise** على عينة الدراسة من اجل بناء دالة تمييز للمتغير التابع لبحثنا وهو مخطر التعثر المالي، حيث ينطلق من متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليه بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات، حيث نستخدم البرنامج الإحصائي SPSS20 . وقبل ذلك لابد من التعرف بخطوتي الدراسة:

[1] دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص299.

[2] **شعوبي محمود فوزي، السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1974 – 2002** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 ، ص122.

1. تشكيل مصفوفة المتغيرات والمشاهدات

المؤشرات المستخدمة كما سبق الإشارة إليها ثم استخراجها من القوائم المالية متمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية لسنة واحدة المتاحة، ثم إدخالها في جدول EXCEL، أعمدته عبارة عن المتغيرات (المؤشرات المالية)، وصفوفه عبارة عن مشاهدات (المؤسسات)، وقد تم التمييز بين المجموعتين كالتالي: المؤسسات المتعثرة نرمز لها بالرقم 0 والمؤسسات السليمة نرمز لها بالرمز 1، والتفاصيل موضحة في الجدول الذي يحمله الملحق رقم 2.

2. إدخال المعطيات ومعالجتها في برنامج SPSS 20.00

بعد إدخال بيانات EXCEL 2007 من أجل الحصول على نتائج البحث أقوم باختيار أيقونة التحليل التمييزي Discriminat وتمثلت مخرجاته فيما يلي:

ومن خلال الملحق رقم 06 يمكن أن يوضح ما يلي:

- العلاقة بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الخصوم A6 ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول A10 ذات ارتباط قوي؛
- العلاقة بين نسبة العمر الإنتاجي A6 ونسبة الأصول الجارية إلى الديون طويلة الأجل A5 ذات ارتباط قوي؛
- العلاقة بين نسبة الأصول غير جارية إلى إجمالي الديون A14 ونسبة الفائض الاجمالي للاستغلال الى القيمة المضافة A10 ذات ارتباط ضعيف؛
- العلاقة بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول A12 ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الاصول A3 ذات ارتباط ضعيف.

أولا : الإحصاءات الوصفية

يشير الجدول التالي إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة المنبئة لعينة مكونة من المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة، انظر الملحق رقم 04.

ثانيا: اختبار BOX لتساوي مصفوفات التغايرات

كلما كبرت قيمة محدد اللوغاريتم كلما دلت على الاختلاف في مصفوفة التغايرات (التباينات المشتركة)، يتبين من الجدول رقم (2-2) الموضح أدناه وبالنظر إلى العمود Rang أن جميع المتغيرات منبئة، ويعكس ارتفاع قيم العمود Log Déterminant الاختلاف الحاصل في مصفوفات التغايرات، ويفترض التحليل العاملي التمييزي تجانس مصفوفة التغاير بين المجموعات، وعليه يمكن أن تكون قيم المحددات متساوية نسبيا ولكن حدث عكس ما نتوقع

محددات اللوغاريتم غير متساويا نسبيا، ولكن يمكن تجاوز عدم تحقق هذه الفرضية، فدالة التمييز لا تأخذ في الاعتبار البيانات الضعيفة جدا.

جدول رقم (2– 2) : محدد اللوغاريتم

Log Determinants		
D	**Rank**	**Log Determinant**
0	4	14,992
1	4	,115
Pooled within-groups	4	13,076
The ranks and natural logarithms of determinants printed are those of the group covariance matrices.		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

ومن خلال نتائج الجدول رقم (2–3) أدناه يمكن اختبار فرضية تجانس التغايرات عن طريق اختبار BOX's M، حيث يتم هذا الاختبار باستخدام توزيع F Fisher، فإذا كانت الدلالة أقل من 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة H0، والتي تنص على عدم تجانس الدال إحصائيا، وكون الدلالة بلغت 0,00 يعنى هذا رفضنا للفرضية الصفرية والقائلة بتجانس تغايرات متغيرات الدراسة بين صنفي المتغير التابع.

جدول رقم (2 – 3) : نتائج اختبار BOX لتساوي مصفوفات التباين

Test Results		
Box's M		173,791
F	Approx.	10,056
	df1	10
	df2	248,337
	Sig.	,000
Tests null hypothesis of equal population covariance matrices.		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

ثالثا : استخلاص المتغيرات

من خلال الدراسة ووفقا للعينة المتوفرة والمتغيرات المستخدمة استخلص جميع المتغيرات التي اعتبرت منبئة ورتبت حسب قدرتها على التمييز كما يلي:

جدول رقم (2– 4) : المتغيرات المستخلصة

رمز المؤشر	مركبات النسبة
A7	النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال
A1	الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول
A2	الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول
A5	ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية

المصدر : مخرجات نظام SPSS

وبلغت دلالة الاحصاءة Exact F قيمة أقل من 0,05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات على التمييز وهي مجمعة.

جدول رقم (2–5) : المتغيرات المستخلصة

Variables Entered/Removed[a,b,c,d]

Step	Entered	Wilks' Lambda							
		Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	A7	,795	1	1	18,000	4,645	1	18,000	,045
2	A1	,607	2	1	18,000	5,509	2	17,000	,014
3	A2	,401	3	1	18,000	7,969	3	16,000	,002
4	A5	,285	4	1	18,000	9,391	4	15,000	,001

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.
a. Maximum number of steps is 34.
b. Minimum partial F to enter is 3.84.
c. Maximum partial F to remove is 2.71.
d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

المصدر : مخرجات نظام SPSS

يتميز أسلوب خطوة بخطوة عملية اختبار قدرة المتغيرات على التمييز انطلاقا من متغيرة واحدة في بادئ الأمر، ويعمل على إضافة الواحدة تلوى الأخرى إلى غاية حصر المجموعة التي لها قدرة أكبر على التمييز(**انظر الملحق رقم 05**)، هكذا يبين الجدول أعلاه ترتيب الخطوات والمتغيرات حسب قدرتها على التمييز، وبلغ عدد خطوات الإضافة والاستبعاد للمتغيرات 34 خطوة.

رابعا : اختبار الدلالة وقوة العلاقة

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (2-6) أدناه قيم كل من الإحصائيات، القيم الذاتية والبالغة 2,504 فكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما كان لدالة التمييز قوة تفسيرية أكبر للتباين في المتغير التابع. كما أن نسبة التباين بلغت 100% وكذلك نفس النسبة بالنسبة للتباين المتراكم المفسر من كل دالة، إضافة إلى قيمة معامل الارتباط القانوني بلغ 0,845. وتدل هذه القيمة على ارتباط قوي، بينما يدل مربع هذا الارتباط الذي بلغ 0,714 على نسبة التغير تم تمييزه بالمتغيرات المستقلة وفق لهذا التحليل.

جدول رقم (2-6) : القيمة الذاتية لدالة التمييز

Eigenvalues				
Function	**Eigenvalue**	**% of Variance**	**Cumulative %**	**Canonical Correlation**
1	2,504[a]	100,0	100,0	,845
a. First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.				

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

يتبين من الجدول أدناه أن قيمة الاحصاءة **Wilks' Lambda** بلغت 0,478 أما الاحصاءة **Chi-square** بلغت 12,550. ويحدد هذا الاختبار ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين في المتغيرات المنبئة والمتمثلة في المؤشرات المالية المعتمدة في هذه الدراسة. في حين بلغت الدلالة **Sig** 0,000 مما يدل على إن هذا الاختبار دال عند مستوى 0,05، وهو يعبر على وجود فروق بين المجموعتين في المتغيرات الأربع المنبئة.

جدول رقم (2-7) : نتائج اختبار

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	**Wilks' Lambda**	**Chi-square**	**Df**	**Sig.**
1	,285	20,064	4	,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

خامسا : دالة التمييز القانونية المعيارية

تتكون دالة التمييز من معاملات لكل متغيرة من المتغيرات المنبئة في دراستنا، حيث تقدم معاملات هذه الدالة نفس ما تقدمه معاملات Bêta المرجحة في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في عملية

تقدير قيم المتغير التابع عند المستويات المختلفة للمتغيرات المستقلة. كما تختلف الأوزان من متغيرة لأخرى فالمتغيرات ذات الأوزان الأكبر والأكثر تمييزا، ونلاحظ أن المتغيرة التي تعبر عن نسبة العمر الإنتاجي لها الوزن الأكبر في التمييز.

جدول رقم (2–8) : معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
A1	1,021
A2	0,406
A5	0,649
A7	1,006

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

وعليه يمكن صياغة دالة التمييز على النحو التالي:

$$Z = 1{,}021\ A1 + 0{,}406\ A2 + 0{,}649\ A5 + 1{,}006\ A7$$

سادسا : المصفوفة الهيكلية

تقدم هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة ودالة تمييز داخل المجموعة – في هذه الحالة لدينا دالة تمييز واحدة – وتفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، ثم تسمية كل دالة بالمتغيرات المرتبطة بها بشكل أقوى، ونلاحظ أنه تم الإبقاء على متغيرتين مستقلتين من بين 17 المقترحة ، والتي جاءت منبئة ترتبط مع دال التمييز وهي المأخوذة من الجدول أدناه كالتالي:

- ✓ A7 (النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال) ترتبط دالة التمييز بنسبة 32,1 %، وهو ارتباط موجب؛
- ✓ A1 (الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول) ترتبط دالة التمييز بنسبة 25,4%، وهو ارتباط موجب؛
- ✓ A2 (الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول) ترتبط دالة التمييز بنسبة 25,4%، وهو ارتباط موجب؛
- ✓ A5 (ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية) ترتبط دالة التمييز بنسبة 23,9%، وهو ارتباط موجب.

جدول رقم (2– 9) : المصفوفة الهيكلية

Structure Matrix			
	Function		**Function**
	1		1
A16[a]	-,477	A12[a]	-,127
A13[a]	-,375	A11[a]	-,072
A7	,321	A5	,058
A1	,254	A9[a]	-,057
A2	,239	A14[a]	-,030
A10[a]	-,166	A3[a]	-,014
A6[a]	-,162	A17[a]	-,013
A4[a]	,128	A15[a]	-,009
A8[a]	-,127		
Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions Variables ordered by absolute size of correlation within function.			
a. This variable not used in the analysis.			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

سابعا: دالة التمييز القانونية

إن الصياغة الرياضية لدالة التمييز المقدرة تأخذ الشكل التالي:

$$\hat{Z} = 0{,}106\ A1 + 0{,}006\ A2 - 0{,}553\ A5 + 3{,}851 - 2{,}135$$

تستخدم معاملات هذه الدالة نفس ما تقدمه معاملات Bêta غير المعيارية في نماذج الانحدار المتعدد، فهي تستخدم لبناء المعادلة الحالية للتوقع والتي يمكن استعمالها لتصنيف حالات جديد، فإذا كانت دالة التمييز القانونية المعيارية تفيد تحقيق هدف التقدير، فإن دالة التمييز القانونية تفيد في تحقيق هدف التنبؤ.

جدول رقم (2–10): معاملات دالة التمييز

Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function
	1
A1	,106
A2	,006
A5	-,553
A7	3,851
(Constant)	-2,135
Unstandardized coefficients	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

ثامنا: إحداثيات مراكز ثقل المجموعات

لدينا مجموعتين جزئيتين – فئتين – وعليه يكون لكل مجموعة مركز ثقل، والذي يعنى دوال تمركز المجموعة أي ثقل قيم دالة التمييز للمجموعتين، حيث نجد أن القيمتين في موقعين متعاكسين وتقدر المسافة بينهما بجمع قيمتهما المطلقة أي: **3,467 = 2,600 + 0,867**

جدول رقم (2–11) : إحداثيات مراكز الثقل

Functions at Group Centroids	
D	**Function**
	1
0	2,600
1	-,867
Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means	

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

تاسعا : معاملات دالتي التصنيف

يبين من خلال الجدول رقم (2–12) معاملات دالتي التصنيف المقدرتين، وتفيد الدالتان في إعادة تصنيف أفراد العينة في إحدى المجموعتين إما ضمن الفئة المتعثرة أو السليمة.

جدول رقم (2–12) : معاملات دالتي التصنيف

Classification Function Coefficients		
	D	
	0	1
A1	,398	,031
A2	,021	,001
A5	-1,754	,163
A7	13,487	,137
(Constant)	-7,371	-,780
Fisher's linear discriminant functions		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

وعليه فدالتي التصنيف تأخذان الصيغ التالية:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة:

$$\hat{Z} = 0{,}389\ A1 + 0{,}021\ A2 - 1{,}754\ A5 + 13{,}487\ A7 - 7{,}371$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة:

$$Z = 0{,}031\ A1 + 0{,}001\ A2 + 0{,}163\ A5 + 0{,}137\ A7 - 0{,}780$$

عاشرا : نتائج التصنيف

يبين من خلال نتائج الجدول أدناه أن العينة تحتوى على 20 مفردة منها 5 تنتمي إلى الصنف الأول (صنف المؤسسات المتعثرة)، و15 مفردة تنتمي إلى الصنف الثاني (صنف المؤسسات السليمة).ومن بين 5 مشاهدات تنتمي إلى الصنف الأول اعتبر النموذج أن 3 مشاهدات تنتمي إلى الصنف الأول، بينما مشاهدتين تنتمي إلى الصنف الثاني، وعليه فإن نسبة التصنيف الصحيح في مجموعة الصنف الأول هي 60 % ونسبة الخاطئ 40 % . كما نجد جميع الصنف الثاني مصنفة تصنيفا صحيحا، وعليه فان التصنيف الصحيح في مجموعة التصنيف الثاني هي 100%.

وعليه فإن المجموع الكلي للمشاهدات التي تم تصنيفها تصنيفا صحيحا قدرت ب 18 بنسبة قدرة ب 90 %.

جدول رقم (2 – 13) : نتائج جودة التصنيف

Classification Results[a]					
D			Predicted Group Membership		Total
			0	1	
Original	Count	0	4	1	5
		1	0	15	15
	%	0	80,0	20,0	100,0
		1	,0	100,0	100,0
	Count	0	3	2	5
		1	0	15	15
	%	0	60,0	40,0	100,0
		1	,0	100,0	100,0

a. 95,0% of original grouped cases correctly classified.
b. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.
c. 90,0% of cross-validated grouped cases correctly classified.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS20

المطلب الثاني : تفسير نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال هذا المطلب سيتم الإجابة على الإشكاليتين الجزئيتين، انطلاقا من مخرجات التحليل والتفسير سيتم مناقشة النتائج المتوصل لها مع نتائج الدراسات السابقة واختبار فرضيات الدراسة والتي نذكرها فيما يلي:

- **يمكن تطبيق النماذج الإحصائية كلما كانت المتغيرات لها القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي؛**
- **يمكن للمؤشرات المالية التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة.**

من خلال معالجتنا لظاهرة التعثر المالي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة وذلك بتطبيق أسلوب التحليل العاملي التمييزي توصلنا إلى جملة من النتائج نسردها فيما يلي :

- انطلاقا من الاختبار تبين أن هناك أربع مؤشرات مالية من بين 17 تؤثر على الظاهرة المدروسة والممثلة في كل من: نسبة **الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول (الهيكلية)**، نسبة **الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول (الهيكلية)**، نسبة **ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية (الربحية)**، نسبة **النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال (المردودية)**.

- من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن المؤشرات لها دور مهم في عملية اتخاذ القرار وتحديد وضعية المؤسسة، كما تحتل هذه المؤشرات مرتبة بالغة الأهمية في مجال التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دلالة الاحصاءة Wilks' Lambda تساوي 0,000 وقيمتها مساوية ل 0,714 وهذا ما يفسر وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين في المتغيرات المنبئة وهي 04 مؤشرات مالية.
- مكنت هذه الدراسة من إخراج نموذج ذو جودة تصنيف معتبرة بلغت 90 % وهي نسبة مقبولة وجيدة.
- من خلال جدول المصفوفة الهيكلية نستنتج إن نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، نسبة ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية، نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال لها القدرة على التنبؤ ويتضح ذلك من خلال إشارة معاملات ارتباطها ودالة التمييز.
- نستنتج أن النموذج التنبؤي لم تقتصر على صنف معين من المؤشرات بل اعتمدت على مزيج مختلط بين التصنيفات.

وفي الأخير ومن خلال النتائج سابقة الذكر نخلص إلى **إثبات صحة الفرضيات** .

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها من جهة ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخصها ومعالجتها، وكذا تحديد عينة الدراسة ومتغيراتها. وبعد هذه الخطوات قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل لها في الدراسة الحالية انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها. ومن تم اختبار فرضيات الدراسة.

خاتمــة

خـاتمــة عامة

تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على ظاهرة التعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على إشكالية البحث التي تدور حول ما مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، كما تم معالجة الموضوع من خلال فصلين وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي بالاعتماد على الأسلوب التحليل العاملي وبالتحديد التحليل العاملي التمييزي، وكما تم الاعتماد على مؤشرات مالية متمثلة في : هيكلية، مردودية، سيولة، الربحية والاستدانة، ومن خلالها نبني نموذج يسمح بالكشف المبكر لمخطر التعثر المالي. وبالاعتماد على أدوات الإحصاء، وبعض البرامج الإحصائية SPSS 20، EXCEL إصدار 2007 لمعالجة الجداول. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. **نتائج البحث واختبار فرضياته:**

أولا : الجانب النظري

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري نحدد ما يلي:

- **التعثر المالي** : وهي تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها توقف نشاطها من فترة لأخرى؛

- **العسر المالي** : وهو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها التي استحقت أو التي تستحق في الأجل القصير؛

- **الفشل المالي** : وهي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرب مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير؛

- **الإفلاس المالي** : يعبر عن الوضعية القانونية النهائية للمؤسسة والتي تعرضت له نتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها وتنتهي بإشهار إفلاسها.

ثانيا : الجانب التطبيقي

من خلال الدراسة تم اختيار 04 مؤشرات مالية لهما القدرة على التنبؤ وتمتل في: نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، نسبة ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية، نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال.

وقد اثبت هذا المجال قدرة عالية على التصنيف من خلال اختبار جودة التصنيف الكلية التي قدرت ب 90% حيث:

- ✓ 60 % نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة المتعثرة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك؛
- ✓ 100 % نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك.

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي التمييزي ومن خلال جدول الدالة القانونية تم التوصل إلى النموذج القياسي التالي:

$$\hat{Z} = 0{,}106\ A1 + 0{,}006\ A2 - 0{,}553\ A5 + 3{,}851 - 2{,}135$$

وكما تم التوصل من خلال دالة تمييز قانونية معيارية إلى النموذج التالي:

$$Z = 1{,}021\ A1 + 0{,}406\ A2 + 0{,}649\ A5 + 1{,}006\ A7$$

كما توصل التحليل إلى دالتين للتصنيف صيغتهما كالتالي:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة:

$$\hat{Z} = 0{,}389\ A1 + 0{,}021\ A2 - 1{,}754\ A5 + 13{,}487\ A7 - 7{,}371$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة:

$$Z = 0{,}031\ A1 + 0{,}001\ A2 + 0{,}163\ A5 + 0{,}137\ A7 - 0{,}780$$

ومن خلال النتائج المتوصل إليها بعد دراسة فقد تم اختبار **صحة الفرضيات المقترحة**.

2. مقترحات:

في ظل النتائج المتوصل إليها يقترح ما يلي:

- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية، لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولا بأول؛
- ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المطورة كأداة ذات فاعلية لقياس التعثر المالي والتنبؤ به، والعمل على تطوير التحليل المالي حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل؛
- ينبغي على المستثمرين استخدام نموذج التعثر المالي للتنبؤ بالمخاطر المالية؛

- ضرورة اعتماد البنوك والمؤسسات الجزائرية على النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التنبؤ بمختلف المخاطر المحيطة ومتابعة وضعية المؤسسات.

وفي الأخير يوصي إدارة المؤسسة ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير وكذلك بجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها، لأن التعثر المالي قد يحدث في إي لحظة من حياة المؤسسة لذا يجب أن تستعد كل الاستعداد لتحمي نفسها من مخاطره وأثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من ملاك ودائنين وعملاء، بل تمتد أثاره السلبية أيضا في الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد الدولي ككل.

3. أفاق الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المؤسسات غير المسعرة في البورصة ، كما تم تطبيق هذا النموذج على المستوى الجزئي (التعثر المالي للمؤسسات) من اجل الإجابة على الأسئلة المطروحة واستعملنا على طريقة التحليل العاملي التمييزي وبالاعتماد على المتغيرات الكمية (المؤشرات المالية). إضافة لما سبق نقترح بعض أفاق الدراسة كما يلي:

- التنبؤ بخطر التعثر المالي باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي؛
- دراسة أثر تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية:

الكتب:

1. جودة محفوظ، **التحليل الإحصائي باستخدام spss**، دار وائل للنشر، 2008.
2. الخضيري محسن أحمد، **الديون المتعثرة : " الظاهرة ... الأسباب ... العلاج"** ، الطبعة الأولى ، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر ، 1997.
3. داوود نعيم نمر، **التحليل المالي، دراسة نظرية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
4. المكاوي محمد محمود، **التعثر المصرفي (الأسباب – الآثار – بدائل المواجهة)**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

الأطروحات والمذكرات:

1. دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية –**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
2. شعوبي محمود فوزي، **السياحة والفندقة في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1974 – 2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة ، 2007.
3. بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
4. بن طرية سعاد، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري للفترة 2007–2009**، مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011.
5. على خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008.
6. الغصين هلا بسام عبد الله، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2004.
7. قريشي صالح، **اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية " نموذجا "**، مذكرة غير منشورة، جتمعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

8. قريشي خير الدين، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في التنبؤ بخطر الإفلاس المالي**، دراسة عينة من الشركات الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

9. نسيلي جهيدة، **أثر العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

الدوريات والملتقيات:

10. الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي**، جامعة الموصل (كلية الإدارة والاقتصاد)، المجلد 5 (10)، 2013.

11. الدوغجي على حسن، **مدى مسؤولية مراقبة الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات**، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

12. الزرقان صالح طاهر، **التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010.

13. شاهين علي، مطر جهاد، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، مجلد 25(4)، 2011.

14. الشريف ريحان، آيت بارة مريم وبونوالة ريم، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج** ، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، جامعة منتوري (الجزائر) ، 2012.

15. الكيلاني قيس أديب، ثائر عدنان قدومي، **استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة عمان، الأردن.

16. يوسف محمد كمال احمد، **التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج**، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ، جامعة النيلين، العدد 3، 2013.

17. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** ، كلية الإدارة والاقتصاد (جامعة الموصل)، تنمية الرافدين، مجلد 32 (10)، 2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية

18. Edward I. Altman, **Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy**, The Journal of Finance, Vol. 23, No. 4 (Sep., 1968), pp. 589-609 Published by: Blackwell Publishing for the American Finance Association.
19. W.Beaver, **Financial Ratios as Predictors of Failure,** Journal of Accounting Research, Vol. 4, Empirical Research in Accounting: Selected Studies 1966 (1966), pp. 71-111.
20. Zulkarnain Muhamad Sori, Hasbullah Abd Jalil**, Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Distress,** Journal of Money, Investment and Banking ISSN 1450- 288X Issue 11 (2009) p 5-15 .
1. www.law.kufauniv.com/files/Quality1.pdf, 24. 11.2013, 14:34.

قائـــمة الملاحـق

الملحق رقم 01 : البيانات المحاسبية الخام

	الأصول غير جارية	الأصول الجارية	إجمالي الأصول	الأموال الخاصة	الاهتلاكات والمؤونات	رقم الأعمال	EBE
E1	36284772	46780507	83065279	8500000	1900000	4687590	2165223
E2	75 877 314,00	61 104 235,00	110 071 260,00	100 000,00	5 198 499,00	108 458 800,00	13 653 595,00
E3	14640085	13375757,54	280 155 842,54	8 700 000,00	0	2418725,01	19918471,87
E4	18682642,85	41 174 519,60	59 857 182,45	100 000,00	3 281 179,68	22 236 477,89	5 324 071,60
E5	2 608 171,51	39 401 633,88	42 009 805,93	1 635 379,00	912 833,53	334 531 712,70	24 056 045,13
E6	3514265	7 885 777,00	11 400 042,00	110 000,00	540 974,00	7 925 802,00	1 186 915,00
E7	1480769,23	6 100 773,31	7 581 542,54	2 100 000,00	169 230,77	12 506 500,00	12 506 500,00
E8	6521553	23 204 887,00	29 726 441,00	6 811 686,00	1 407 652,00	20 117 027,00	2 926 665,00
E9	13614220	28 268 134,00	41 882 354,00	7 490 574,00	2 394 025,00	47 872 913,00	7 225 484,00
E10	1880500	1 389 944,63	3 270 444,63	2 200 185,00	0	0	- 57 598,90
E11	2926595,9	16 857 162,90	19 783 758,00	5 329 827,00	411 061,80	5 865 300,00	740 733,72
E12	1375909,8	41 459 988,43	42 835 898,23	20 000 000,00	313 334,32	7 189 087,50	365 872,16
E13	1960369,52	28 365 429,61	30 325 799,13	3 927 093,00	175 000,00	9 571 952,41	857 582,24
E14	2377733,86	1 081 224,45	13 195 958,31	1 225 465,00	1 483 269,23	10 894 133,05	2 004 053,74

E15	23603476,83	142 640 990,84	166 244 467,67	904 341,75	3 843 762,86	104 659 525,95	40 261 994,08
E16	45421687,42	93 878 067,56	139 299 754,98	15 500 000,00	10 176 421,62	83 925 038,89	1 453 329,11
E17	4142440,09	1 127 224 379,99	1 168 566 820,08	60 719 534,02	14 434 473,91	601 301 511,83	79 706 020,47
E18	15657875,72	272 228 585,56	287 886 461,28	10 450 000,00	193 947,00	129 800 262,63	5 280 586,04
E19	1801994,3	81 476 067,35	83 278 065,65	160 000,00	360 398,86	13 764 495,50	14 026 674,48
E20	1560609,2	3 652 251,99	5212861,19	22 000 000,00	1 391 300,74	2 138 000,00	– 810 683,37

	الربح قبل الضريبة والفوائد	النتجة الصافية	القيمة المضافة	نتيجة الاستغلال	الديون طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	إجمالي الديون	المبيعات الصافية
E1	265 223,00	265 223,00	3074037	265 223,00	0	1780060	1780060	95 000,00
E2	8 455 096,00	8 455 096,00	21 605 762,00	8 455 096,00	34 294 730,00	44 709 662,00	79 004 392,00	0
E3	19918471,87	19918471,87	19918471,87	19918471,87	463857,14	22995999,88	2345985,94	2418725,01
E4	2 042 891,92	2 042 891,92	6 473 499,60	2 042 891,92	6 868 282,33	33 000 673,07	39 868 955,40	22 236 477,89
E5	23 143 211,60	23 143 211,60	24 056 045,13	23 143 211,60	0	5 013 135,48	5 013 135,48	33 453 171,70
E6	634 960,00	634 960,00	264 360,00	634 960,00	0	6 483 404,00	6 483 404,00	0
E7	1 198 284,23	1 198 284,23	1 367 515,00	1 198 284,23	0	3 040 790,50	3 040 790,50	12 506 500,00
E8	1 508 240,00	1 508 240,00	4 384 783,00	1 519 671,00	0	16 143 660,00	16 143 660,00	0
E9	4 744 517,00	4 744 517,00	12 159 055,00	4 831 463,00	0	26 385 653,00	26 385 653,00	0
E10	- 57 598,90	- 86 486,90	- 1 836,90	- 57 598,90	0	978 708,19	978 708,19	0
E11	329 671,92	329 671,92	1 881 389,31	329 671,92	0	9 603 159,97	9 603 159,97	5 865 300,00
E12	52 537,84	52 537,84	365 872,16	52 537,84	0	6 353 094,03	6 353 094,03	718 087,50
E13	682 582,24	682 582,24	141 282,24	682 582,24	6 905 507,50	251 368,13	7 156 875,63	9 571 952,41
E14	520 784,51	520 784,51	2 827 337,74	520 784,51	0	582 766,04	582 766,04	10 894 133,05

E15	36 073 231,22	36 073 231,22	83 193 918,27	36 073 231,22	540 199,30	10 200 405,85	10 740 605,15	104 659 525,95
E16	4 361 873,49	4 361 873,49	18 483 019,11	4 361 873,49	0	63 991 907,41	63 991 907,41	83 925 038,89
E17	65 271 546,56	52 869 952,71	130 135 542,20	65 271 546,56	0	483 040 190,80	483 040 190,80	601 301 511,83
E18	3 340 939,04	3 340 939,04	5 640 965,04	3 340 939,04	0	243 045 295,74	243 045 295,74	129 800 262,63
E19	13 666 275,62	13 666 275,62	16 572 092,48	13 666 275,62	0	37 321 249,71	37 321 249,71	137 674 495,50
E20	– 2 201 984,11	– 2 201 984,11	744 015,19	– 2 201 984,11	0	1 042 967,45	1 042 967,45	2 138 000,00

الملحق رقم 02 : مصفوفة المتغيرات والمشاهدات

	D	A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17
E1	1	0,56	0,21	0,44	0,1	0,46	0,46	0	0,06	0	0,66	0,7	0,06	0,02	0	20,38	0,02	26,38
E2	0	0,56	790,04	0,69	0	0,13	0,13	0,08	0,08	0,08	0,2	0,63	0,08	0,72	1,78	0,96	0,41	1,37
E3	1	7,01	0,04	0,3	4,22	-0,38	-0,38	-0,42	-1,03	-0,42	0,35	-1,09	-1,03	0,2	0	1,5	0,2	3,5
E4	1	0,97	0,32	0,03	0,47	0,06	0,05	0	0,01	0	0,05	1	0,01	0,15	0	0,22	0,15	6,53
E5	1	0,67	4,13	0,32	0,11	0,17	0,02	0,03	0,05	0,03	0,22	0,08	0,08	0,05	0	0,71	0,56	1,47
E6	0	42,58	0,31	0,01	0,31	0,15	0,15	0,06	0,08	0,06	0,33	0,44	0,08	0,41	0,75	0	0,41	1,68
E7	1	0,78	2,37	4,56	0,23	0,14	0,15	0,05	0,06	0,05	0,22	1,5	0,08	0,54	0	0,4	0,54	0,7
E8	0	0,94	3,07	0,06	0,04	0,72	0,72	0,55	6,92	0,55	0,72	1	0,69	0,12	0	0,52	0,12	7,86
E9	0	0,95	23,26	0,05	0,04	0,03	0,04	0,01	0,03	0,01	0,04	0,94	0,03	0,84	0	0,06	0,84	1,12
E10	0	0,06	0,02	0,13	0,13	3,71	0,15	1,8	0,85	0,02	0,32	0,39	0,06	0,49	0	0,3	0,49	1,76
E11	1	0,94	1,82	0,06	0,13	0,09	0,09	0,02	0,07	0,02	0,15	0,61	0,07	0,24	4,11	0,27	0,01	112,84
E12	1	0,82	0,48	0,18	0,09	0,18	0,18	0,04	0,05	0,04	0,26	0,71	0,05	0,04	0	4,08	0,44	18,56

E13	1	0,86	1,19	0,14	0,05	0,38	0,38	0,22	0,34	0,22	0,79	0,48	0,34	0,06	264,05	0	0,06	13,98
E14	1	0,96	7,96	0,04	0,05	0,11	0,13	0,05	0,09	0,05	0,22	0,61	0,09	0,41	0	0,01	0,41	2,33
E15	1	0,43	0,44	0,57	0,67	0	0	-0,02	0	-0,03	0	31,36	0	0,3	0	0,52	0,3	1,42
E16	1	0,98	233,26	0,02	0	1,02	1,02	0,16	0,99	0,16	1,2	0,94	0,99	0,45	0	0,05	0,45	2,18
E17	1	1,48	0,28	0,33	0,17	0,15	0,15	0,11	0,1	0,11	0,25	0,59	0,1	0,63	0	0,52	0,63	0,93
E18	1	1,24	0,69	0,2	0,28	0,11	0,11	0,16	0,1	0,16	0,11	1	10,44	0,4	0	0,49	0,4	2,01
E19	1	0,48	2,7	0,52	0,31	8,24	8,24	0,71	8,24	0,07	8,24	1	8,24	0,84	28,84	0,62	0,82	0,58
E20	1	0,69	39,87	0,31	0,02	0,24	0,24	0,03	0,09	0,03	0,29	0,82	0,09	0,67	5,99	0,47	0,55	0,8

الملحق رقم 03 : توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بورقلة حسب قطاع النشاط والدوائر

الرقم	الدائرة / قطاع النشاط	ورقلة	حاسي مسعود	الحجيرة	انقوسة	المقارين	سيدي خويلد	البرمة	تماسين	تقرت	الطيبات	المجموع
1	النقل والموصلات	225	66	0	1	2	12	0	6	41	4	357
2	التجارة	350	74	3	2	1	9	0	2	63	8	512
3	الفندقة والإطعام	66	22	0	0	1	0	0	0	10	0	99
4	خدمات للمؤسسات	232	57	0	1	4	13	1	1	67	4	380
5	خدمات للعائلات	116	23	0	1	1	5	0	1	38	3	188
6	مؤسسات مالية	8	5	0	0	0	0	0	0	1	0	14
7	أعمال عقارية	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3
8	خدمات للجامعات	18	8	0	0	0	0	0	1	7	0	34
9	البناء و الاشغال العمومية	1265	126	11	6	6	32	1	15	195	23	1680
10	المناجم والمحاجر	5	1	0	0	0	0	0	0	0	1	7
11	الحديد والصلب	25	9	0	0	0	0	0	0	5	0	39
12	مواد البناء	10	2	0	0	0	0	0	2	10	0	24
13	كيمياء–مطاط–	5	1	0	0	0	0	0	0	1	0	7

											بلاستيك	
66	2	15	1	0	1	1	1	1	7	37	االصناعة الغدائية	14
7	0	2	0	0	0	0	0	0	1	4	صناعة النسيج	15
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	صناعة الجلد	16
56	0	18	1	0	0	0	0	0	10	27	صناعة الخشب والورق	17
5	0	1	0	0	0	0	0	0	1	3	صناعة مختلفة	18
4	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	الفلاحةو الصيد البحري	19
65	0	0	0	2	1	0	2	0	35	25	خدمات الأشغال البترولية	20
4	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	المياه والطاقة	21
10	0	1	0	1	0	0	0	0	4	4	المحروقات	22
3563	46	477	31	5	73	16	14	15	454	2432	المجموع	

الملحق رقم 04 : جدول الإحصاءات الوصفية

Group Statistics

D		Mean	Std. Deviation	Valid N (listwise)	
				Unweighted	Weighted
0	A1	9,20	18,900	5	5,000
	A2	163,20	350,523	5	5,000
	A3	,20	,447	5	5,000
	A4	,00	,000	5	5,000
	A5	1,00	1,732	5	5,000
	A6	,20	,447	5	5,000
	A7	,60	,894	5	5,000
	A8	1,60	3,050	5	5,000
	A9	,20	,447	5	5,000
	A10	,20	,447	5	5,000
	A11	,60	,548	5	5,000
	A12	,20	,447	5	5,000
	A13	,40	,548	5	5,000
	A14	,60	,894	5	5,000
	A15	,40	,548	5	5,000
	A16	,20	,447	5	5,000
	A17	2,80	2,950	5	5,000
1	A1	1,27	1,624	15	15,000
	A2	19,60	59,896	15	15,000

	A3	,47	1,302	15	15,000
	A4	,33	1,047	15	15,000
	A5	,60	2,063	15	15,000
	A6	,60	2,063	15	15,000
	A7	,07	,258	15	15,000
	A8	,53	2,100	15	15,000
	A9	,00	,000	15	15,000
	A10	,73	2,052	15	15,000
	A11	2,80	7,830	15	15,000
	A12	1,20	3,212	15	15,000
	A13	,27	,458	15	15,000
	A14	20,20	67,859	15	15,000
	A15	2,00	5,099	15	15,000
	A16	,33	,488	15	15,000
	A17	13,00	28,723	15	15,000
	A1	3,25	9,464	20	20,000
	A2	55,50	180,499	20	20,000
	A3	,40	1,142	20	20,000
	A4	,25	,910	20	20,000
	A5	,70	1,949	20	20,000
Total	A6	,50	1,792	20	20,000
	A7	,20	,523	20	20,000
	A8	,80	2,331	20	20,000
	A9	,05	,224	20	20,000
	A10	,60	1,789	20	20,000
	A11	2,25	6,797	20	20,000

	A12	,95	2,800	20	20,000
	A13	,30	,470	20	20,000
	A14	15,30	58,899	20	20,000
	A15	1,60	4,441	20	20,000
	A16	,30	,470	20	20,000
	A17	10,45	25,105	20	20,000

الملحق رقم 05 : جدول المتغيرات المقصاة بأسلوب خطوة بخطوة

Variables Not in the Analysis

Step		Tolerance	Min. Tolerance	F to Enter	Wilks' Lambda
0	A1	1,000	1,000	,098	,995
	A2	1,000	1,000	2,337	,885
	A3	1,000	1,000	,022	,999
	A4	1,000	1,000	3,501	,837
	A5	1,000	1,000	,888	,953
	A6	1,000	1,000	,676	,964
	A7	1,000	1,000	2,463	,880
	A8	1,000	1,000	1,318	,932
	A9	1,000	1,000	2,567	,875
	A10	1,000	1,000	,363	,980
	A11	1,000	1,000	,478	,974
	A12	1,000	1,000	1,162	,939
	A13	1,000	1,000	,837	,956
	A14	1,000	1,000	,413	,978
	A15	1,000	1,000	3,668	,831
	A16	1,000	1,000	2,782	,866
	A17	1,000	1,000	,070	,996
	A18	1,000	1,000	5,665	,761
1	A1	,984	,984	,000	,761
	A2	,997	,997	1,393	,703

	A3	,995	,995	,070	,758
	A4	,710	,710	10,055	,478
	A5	,992	,992	,964	,720
	A6	,992	,992	,777	,727
	A7	,984	,984	2,568	,661
	A8	,985	,985	1,501	,699
	A9	,958	,958	3,286	,637
	A10	,998	,998	,375	,744
	A11	,987	,987	,682	,731
	A12	1,000	1,000	,891	,723
	A13	,983	,983	,264	,749
	A14	,965	,965	,028	,759
	A15	,413	,413	,015	,760
	A16	,995	,995	1,617	,695
	A17	,998	,998	,105	,756
2	A1	,967	,698	,103	,475
	A2	,894	,637	3,179	,399
	A3	,994	,706	,083	,475
	A5	,985	,705	,310	,469
	A6	,986	,706	,247	,471
	A7	,953	,688	,661	,459
	A8	,974	,702	,467	,464
	A9	,861	,639	,427	,466
	A10	,997	,709	,186	,472
	A11	,947	,680	1,307	,442
	A12	,994	,706	,298	,469

A13	,934	,672	,022	,477
A14	,944	,671	,051	,476
A15	,364	,272	,639	,460
A16	,987	,702	,587	,461
A17	,996	,709	,023	,477

الملحق رقم 06 : مصفوفة الارتباطات

Pooled Within-Groups Matrices

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17
Correlation	A1	1,000	-,240	-,064	,145	-,171	-,063	-,358	-,217	-,239	-,065	-,066	-,059	1,000	-,240	-,064	,145	-,171
	A2	-,240	1,000	,138	-,034	-,118	-,014	-,336	-,162	-,243	-,021	-,010	-,028	-,240	1,000	,138	-,034	-,118
	A3	-,064	,138	1,000	-,069	,067	,094	-,007	,054	-,045	,070	,157	-,010	-,064	,138	1,000	-,069	,067
	A4	,145	-,034	-,069	1,000	-,091	-,099	-,042	-,171	,000	-,121	,113	-,212	,145	-,034	-,069	1,000	-,091
	A5	-,171	-,118	,067	-,091	1,000	,906	,779	,751	,000	,893	-,073	,532	-,171	-,118	,067	-,091	1,000
	A6	-,063	-,014	,094	-,099	,906	1,000	,494	,849	,115	,986	-,069	,587	-,063	-,014	,094	-,099	,906
	A7	-,358	-,336	-,007	-,042	,779	,494	1,000	,577	,220	,488	-,044	,294	-,358	-,336	-,007	-,042	,779
	A8	-,217	-,162	,054	-,171	,751	,849	,577	1,000	,607	,839	-,035	,516	-,217	-,162	,054	-,171	,751
	A9	-,239	-,243	-,045	,000	,000	,115	,220	,607	1,000	,116	,015	,074	-,239	-,243	-,045	,000	,000
	A10	-,065	-,021	,070	-,121	,893	,986	,488	,839	,116	1,000	-,090	,565	-,065	-,021	,070	-,121	,893
	A11	-,066	-,010	,157	,113	-,073	-,069	-,044	-,035	,015	-,090	1,000	-,085	-,066	-,010	,157	,113	-,073
	A12	-,059	-,028	-,010	-,212	,532	,587	,294	,516	,074	,565	-,085	1,000	-,059	-,028	-,010	-,212	,532
	A13	-,237	,303	,470	-,167	,209	,329	-,113	,132	-,220	,297	-,091	,114	-,237	,303	,470	-,167	,209
	A14	-,010	-,023	-,088	-,102	,022	,025	,014	,026	-,003	,139	-,109	-,043	-,010	-,023	-,088	-,102	,022
	A15	-,020	-,008	-,120	-,013	-,068	-,063	-,031	-,033	,035	,045	-,050	-,128	-,020	-,008	-,120	-,013	-,068
	A16	-,135	-,126	,344	-,209	,233	,304	,016	,185	-,110	,263	-,144	,073	-,135	-,126	,344	-,209	,233
	A17	-,015	-,057	-,161	-,114	-,115	-,122	-,038	-,058	,054	-,106	-,108	-,156	-,015	-,057	-,161	-,114	-,115

الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
إهداء.....	**III**
شكر	**IV**
ملخص	**V**
قائمة المحتويات.....	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال البيانية	**VIII**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	**01**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –	**03**
المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي	**03**
أولا: التعثر المالي	**03**
ثانيا: مفهوم الفشل.....	**03**
ثالثا: العسر المالي	**04**
رابعا: الإفلاس المالي	**05**
المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي.....	**05**
أولا: أسباب التعثر المالي	**05**
ثانيا: مراحل التعثر المالي	**07**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–	**08**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**08**
أولا: دراسة قريشي صالح.....	**08**
ثانيا: دراسة خير الدين.....	**09**
ثالثا: دراسة شاهين ومطر.....	**09**

رابعا: دراسة بن طرية	**10**
خامسا: دراسة احمد والكسار	**10**
سادسا : دراسة بن شنة	**11**
سابعا: دراسة الغضين	**11**
ثامنا : دراسة هندي	**11**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**12**
أولا: دراسة Zulkarnain , Hasbullah	**12**
ثانيا: دراسة Altman	**12**
ثالثا: دراسة Beaver	**13**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحديثة	**13**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	**16**
المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة	**17**
المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة	**17**
المطلب الثاني: تقديم طريقة التحليل العاملي التمييزي	**25**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	**26**
المطلب الأول: تطبيق طريقة التحليل العاملي التمييزي	**26**
أولا : الإحصائيات الوصفية.....	**27**
ثانيا : اختبار BOX لتساوي مصفوفات التغايرات.....	**27**
ثالثا : استخلاص المتغيرات.....	**28**
رابعا : اختبار الدلالة وقوة العلاقة	**30**
خامسا : دالة التمييز القانونية المعيارية	**30**
سادسا : المصفوفة الهيكلية	**31**
سابعا : دالة التمييز القانونية	**32**
ثامنا : إحداثيات مراكز ثقل المجموعات	**33**
تاسعا : معاملات دالتي التصنيف	**33**
عاشرا : نتائج التصنيف.....	**34**
المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة التطبيقية	**34**

خاتمة عامة	**37**
المصادر والمراجع	**41**
الملاحق	**44**
الفهرس	**65**